آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة

بن مقورة جنات
كلية الحقوق
جامعة الإخوة منتوري
قسنطينة

ملخص:
لقد أصبح موضوع السيادة في ظل المستجدات الدولية من أهم المواضيع المثيرة للجدل، حيث أصبح الباحثون في القانون يتحدثون عن نوع جديد من المؤثرات التي باتت تؤثر على سيادة الدول، ويتعلق الأمر بالشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، التي أصبحت تمارس ضغوطا على الدول، وترغمها على اتخاذ قرارات معينة، وتوجهها صوب خيارات سياسية واقتصادية مفروضة.
إن بروز مفهوم العولمة الاقتصادية، وآلياتها، قد أدى إلى بروز ما أصبح يعرف بالاستعمار الجديد، والمتمثل في الضغوط التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الاقتصادية الدولية على الدول، إذ أصبحت هذه الشركات والمؤسسات تلعب دورا فاعلا في رسم سياسة الدول، خاصة النامية، باعتبارها أكثر الدول مديونية، وأكثرها استضافة للشركات العابرة للقارات، بذلك يصبح واضحا أن موضوع تأثير آليات العولمة الاقتصادية قد أصبح يشكل خطرا على السيادة، وتشير هنا إلى أن معظم الشركات متعددة الجنسيات هي شركات أمريكية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية مما يشير إلى السيطرة الأمريكية على العالم في ظل ما أصبح يعرف بالنيوليبرالية.

Abstract:
The sovereignty subject under international development became one of the most controversial subject, where the law's researchers are talking about a new kind of indications that are affecting the sovereignty of states, it concerns multinational companies and international economic institutions, which became putting pressure on states, forcing them to take certain decisions and orienting them towards imposed political and economic choices.
The emergence of the concept of economic globalization and its mechanisms has led to the emergence of what became known as the new colonialism, which is the pressure exerted by multinational companies and international economic institutions on the states, especially development ones, as the most indebted countries and most hosting international companies, thus it becomes clear that the mechanism of economic globalization has became a threat of the sovereignty, we note here that most multinational companies are Americans, the USA dominates IMF, world bank and world trade organism, which indicates the American dominance on the world in the light of what became known as neoliberalism.

مقدّمة:

إن الدولة الكاملة الأركان، التامة الاستقلال هي دولة سيّدة على إقليمها وشعبها، محصنة ضدّ التدخل الخارجي في شؤونها، وتُمَارَسُ السيادة من طرف السلطة السياسية، فالسيادة بموجب الدساتير ملك للشعب، تجسدها السلطة الحاكمة باسم الشعب والدولة.
وإذا كانت الدولة المستقلة وغير الخاضعة لأي كيان آخر على أراضيها تتمتع بالسيادة الكاملة، فإن بعض الدول في مقابل ذلك توصف بأنها فاقدة للسيادة، أو أن سيادتها ناقصة، وفقدان السيادة يكون في حال الاحتلال

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2017

الأجنبي والاستعمار المباشر، أما الدول ناقصة السيادة، فهي التي تخضع لنظم دولية خاصة كالحماية أو الانتداب أو الوصاية[1]، ومن المعلوم أن الحديث عن الاستعمار المباشر، ونظام الوصاية والحماية والانتداب قد أصبح صفحة من الماضي، ما عدا بعض النماذج القليلة ذات الصيغة الخاصة، على غرار التواجد الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

وإذا كان زمن الاستعمار التقليدي المؤثر على سيادة الدولة قد ولّى، فإن التطورات الدولية الكثيرة، والمتسارعة، وظهور مفهوم العولمة، وتأثيراتها على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، قد ساعد على ظهور استعمار جديد، وأسس لميلاد مفهوم هيمنة حديثة، تكتسي طابع العالمية، هي هيمنة أمريكية بامتياز، وفي مقابل هذه الهيمنة يتموقع مفهوم التبعية والخضوع، تبعية الدول والشعوب المستضعفة للقوة المسيطرة الواحدة في ظل نظام القطبية الأحادية، ونظام العولمة النيوليبرالية في تطور لاحق.

لقد أصبحت سيادة الدولة في المحك، في ظل المستجدات الدولية المتهاطلة كالسيل المنهمر الجارف لكل ما هو محلي، ووطني بل وإقليمي، ليصبّ السيل في النهاية في قالب عولمي لا يعترف بالحواجز والحدود، حيث عصفت رياح العولمة بالثقافة والهوية الوطنية للدول والشعوب، وضربت بالجوانب الاجتماعية والإنسانية عرض الحائط، واجتازت الحدود، وخرقت السيادة، دون تأشيرة أو استئذان، وفي هذا الإطار، أصبح يطرح بإلحاح موضوع دور صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية كمؤسسات اقتصادية فاعلة في الاقتصاد الدولي إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات، وأثرها على سيادة الدول، من خلال الضغوطات التي أصبحت تمارسها.

فالإشكالية إذن تتمحور أساسا حول مآل السيادة في ظل الضغوط التي باتت تمارسها المؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات على الدول خاصة النامية.

وفي محاولة للإجابة على هذه الإشكالية، فإنه سيتم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين أساسيين، مبحث أول نتناول فيه آليات العولمة الاقتصادية، ومبحث ثانٍ يتضمن تأثيرات هذه الآليات على سيادة الدول.

المبحث الأول: آليات العولمة الاقتصادية: التأسيس التاريخي للهيمنة الأمريكية.

من أهم مميزات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المؤسس على الرأسمالية، الانتشار الملفت للانتباه للشركات متعددة الجنسيات ، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الاقتصادية الدولية، فإذا كانت الدولة الحديثة تختار شكليا النظام الليبرالي فإنها فعليا تكون مدفوعة في أغلب الأحيان إلى هذا الاختيار دفعا، بفعل التأثيرات القوية التي أصبحت تمارسها الشركات العابرة للقارات وصندوق النقد والبنكالدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، هذه الشركات والمؤسسات هي بمثابة آليات العولمة الاقتصادية وميكانيزمات تفعيلها على المستوى الدولي.

المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات: أخطبوط العالم.

لقد جاء هذا الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي القانوني في هذا الموضوع، نظرا لتأثر الحياة السياسية في الدول ومنظومتها القانونية بالعديد من المؤثرات، وفي هذا الإطار، فإن موضوع الشركات متعددة الجنسيات، ودورها في الضغط على الدول، وتوجيه سياستها، أصبح من بين أبرز المواضيع الحديثة الجديرة بالبحث والدراسة، حيث تعتبر هذه الشركات من أهم مظاهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بل وأكثر من ذلك، فإنها تعتبر جوهر ولبّ العولمة، ومحركها الأساسي، والعامل الرئيسي في ظهور مفهوم العولمة الاقتصادية[2].

الفرع الأول: الشركات عبر القومية: تعددت التسميات والهدف واحد:

تصب أهداف الشركات متعددة الجنسيات في مصبٍّ واحد، هو تحقيق مصلحة القوى الصناعية الكبرى، وتجسيد هدف السيطرة الأمريكية على العالم.

ويطلق على الشركات العملاقة العديدة من التسميات، مثل الشركات الأخطبوط، والشركات العابرة للقارات، والشركات فوق القومية، غير أن أشهر تسمية هي تسمية الشركات متعددة الجنسيات، وقد عرفت هذه التسمية نفسها تغيرا وتطورا، حيث رأت لجنة العشرين، التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، في تقريرها المتعلق بنشاط هذا النوع من الشركات، أن يتم استخدام كلمة

Trans national بدلا عن Multi notional أي الشركات متعدية الجنسيات[3]وهي تسميةأخرى تقترب من تسمية الشركات عبر الوطنية.

ويقصد بالشركات متعددة الجنسيات، الشركات العملاقة التي أصبحت تتحكم في الاقتصاد العالمي، والتي تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة، ويتولى ادارتها أشخاص من جنسيات متعددة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة[4]، ففحوى التعدّد في هذه الشركات يبرز أساسا على أربعة مستويات: تعدد في جنسية الملاّك والمسيطرين، وتعدد في جنسية المدراء والمسيرين والعمال، وتعدّد في الدول المستضيفة لنشاط هذه الشركات، وتعدّد في الأنشطة، أما بالنسبة لصياغة سياسة هذه الشركات، ووضع استراتيجيتها، وخطة عملها، فإنه يتم على مستوى مركزها الرئيسي، والذي يوجد في دولة معينة تسمى«الدولة الأم»وهو مركز وحيد لا متعدّد.

الفرع الثاني: مميزات الشركات متعددة الجنسيات: دليل القوة:

تتميز هذه الشركات بالعديد من الخصائصالتي تميّزها، وتبرز دورها كفاعل اقتصادي، غيَّر خريطة الاقتصاد من اقتصاد دولي إلى اقتصاد عالمي، مساهمًا إلى حدّ بعيد في ظهور مفهوم العولمة الاقتصادية، وما رافقها من تطور تكنولوجي، ساهم إلى حدٍّ كبير في تقوية مردوديتها، وتعزيز تواجدها، وزيادة أرباحها، حيث أن مبيعات شركة جنرال موتورز وحدها، بلغ أكبر من الناتج الوطني الخام لدولة بحجم المملكة العربية السعودية، أو تركيا أو بولونيا[5].

فهذه الشركات إذن متواجدة بصفة ملاحظة في أغلب أقطار العالم، تحقق أرباحا طائلة، وتعتمد سياسة ذكية تقوم على تعويض خسارة نشاط بنشاط آخر مربح، في إطار تنوّع نشاطاتها، وهي عامل نشيط في رسم توجهات الاقتصاد العالمي.

الفقرة الأولى: الانتشار الواسع:

تتوزع الشركات متعددة الجنسيات خارج حدود الدولة الأم على مساحة جغرافية واسعة، تكاد تشمل كل دول العام، وقد ساعد في شساعة هذا الانتشار امكانيتها الهائلة في التسويق، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي عرفه عصر العولمة، خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات الذي قلّص المسافات واختصرها، وسهّل عملية الاتصال بين مختلف فروع الشركات والشركة الأم، فظهر ما يعرف بالإنتاجعن بعدteléportation، حيث توجد الإدارة العليا، وإدارة التسويق، وأقسام البحث والتطوير في بلد معين، يصدر أوامره بالإنتاج في بلادٍ أخرى[6].

ولما كانت نشأة هذه الشركات مترافقة مع الثورة التكنولوجية، فقد ترتب عن ذلك رفع مستويات الإنتاج إلى درجة عالية، وفي مقابل ذلك تسريح العمّال نظرا لحلول الآلة محل الإنسان في القيام بالعديد من الأعمال، كما ساعد هذا التطور على الانتشار الواسع لهذه الشركات، حيث يقول رئيس اتحاد سيمنس (Simens): إن الشركة تملك تمثيلا في أكثر من 190 دولة كما توجد 37000 شركة لها 170000 فرع في مختلف أنحاء العالم، وتسيطر هذه الشركات على 50% من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، و 80% من تجارة المملكة المتحدة، وقد توصلت الدراسات إلى أن ربع التجارة العالمية تتكون من مبيعات بين فروع الشركة الأم، وقد جاء في تقرير عن التنمية صادر عن البنك الدولي أن هناك 428 شركة من بين هذه الشركات تتخذ من الدول الكبرى السبع مقرًّا لها، وتجتمع هذه الدول لدراسة اقتصادياتها في لقاء سنوي يطلق عليه «مجلس إدارة اقتصاد العالم»[7].

الفقرة الثانية: تنوع النشاط، وفق استراتيجية ذكية وكفاءة عالية:

بالموازاة مع الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات، فإن نشاطها يعرف تنوعا واختلافا، حيث أن الشركة الواحدة تنشط على أكثر من صعيد، ولا تكتفي بنشاط واحد، وتتمثل أبرز النشاطات التي تمارسها هذه الشركات في مجال السيارات والأسلحة، والأثاث والكهربائيات، واستخراج النفط... وغيرها، فكل هذه الأنشطة مختلفة عن بعضها، وليس بينها روابط فنية، ومع ذلك، فإنه يمكن للشركة الواحدة أن تجمع بين مختلف هذه النشاطات، فنجد مثلا شركة ميتسوبيشي تنشط في ست مجالات مختلفة هي ميتسوبيشي للسيارات، الكهرباء، الصناعات الثقيلة، الكيماويات، ميتسوبيشي المصرفي، بنك ميتسوبيشي[8]، ويرجع هذا التنوع في النشاط إلى القدرة المالية لهذه الشركات من جهة، ومن جهة ثانية،

إلى الاستراتيجية الذكية التي تنتهجها، إذ أنها تعتمد سبيل التنوع في النشاط لتعويض خسارة شركة ما بربح شركة أخرى، وفي إطار هذه الاستراتيجية الذكية، الرامية إلى تحقيق أكبر ربح، وتجاوز الخسارة، فإن هذه الشركات تختار العمال الذين يحققون لها الربح، بالنظر إلى قدراتهم، وليس بالنظر إلى جنسياتهم، أو مكان تواجدهم، حيث يعتبر معيار الكفاءة هو معيار التوظيف، فلا تتقيّد الشركات عند اختيار العاملين بها حتى في أعلى المستويات بتفضيل مواطني دولة عن أخرى، وتشير الدراسات إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات قد بلغ في الفترة ما بين 1990-1994 حوالي 35 ألف شركة، يعمل بها حوالي 73 مليون عامل، وتنتج 30% من منتوج العالم، وتسيطر على 70% من التجارة العالمية.(9)

المطلب الثاني: المؤسسات الاقتصادية الدولية: النشأ والأهداف:

تتمثل المؤسسات الاقتصادية الدولية أساسا في صندوق النقل الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، وتعتبر هذه المؤسسات محركات الاقتصاد الدولي، خاصة منذ بداية التسعينيات، حيث تنامى دررها، ليس فقط كمؤسسات اقتصادية، ولكن كهيئات تؤثر على صنع القرار السياسي داخل الدول.

الفرع الأول: المؤسسات المالية الدولية:

تتمثل المؤسسات المالية الدولية في صندوق النقد والبنكالدوليين، واللذين يعتبران من أهم آليات العولمة، خاصة في ظل تطور هذا المفهوم إلى الأمركة، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام هذه المؤسسات بما يخدم مصالحا، من خلال إخضاع الدول وإذلالها بإغراقها في الديون، ومن ثمّ الضغط عليها، وإلزامها بالانصياع إلى تعليمات المؤسسات المالية، وبالتبعية تعليمات الولايات المتحدة الأمريكية.

وجدير بالذكر أنه ثمّة تكامل في عمل صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، حيث يرتكز نشاط صندوق النقد الدولي أساسا على أداء وسياسات الاقتصاد الكلي، والقطاع المالي، بينما يهتم البنك الدولي بالقضايا طويلة المدى، والمتمثلة في التنمية والتخفيف من الفقر. (10)

الفقرة الأولى: صندوق النقد الدولي:

أنشئ صندوق النقد الدولي سنة 1944، أثناء مؤتمر بروتن وودز، إذ أنه، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، ارتأت الدول الحليفة ضرورة إعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، فأنشئ صندوق النقد الدولي كمؤسسة دولية تتولى الإشراف على النظام النقدي الدولي، وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات، وتحقيق استقرار أسعار الصرف.

والصندوق عبارة عن رصيد من العملات المقدمة من طرف كل الدول الأعضاء، كلّ حسب الحصة المحدّدة له، وتقدم هذه الحِصَة بنسبة الربع ذهبا، والباقي بالعملة الخاصة للدولة العضو، فإذا أصاب المدفوعات الدولية لأي دولة عضو أي طارئ، فإنها تستطيع الحصول على العملات المطلوبة من الصندوق. (11)

لقد أنشئ صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بمبادرة أمريكية، حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنها الوريث الشرعي لعالم متكون من دول استعمارية دمرتها الحرب العالمية الثانية، في حين أنها (الولايات المتحدة) تملك تفوقا عسكريا واقتصاديا لا جدال فيه، ولما كان الأمر كذلك، فإن أمريكا ستسعى إلى تعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية من خلال إنشاء مؤسسات تضمن هذا التفوق، وتكون غطاءً شرعيا لنواياها البعيدة، المتمثلة أساسا في جعل العالم أمريكيا، وفقا لسياسة التريّثوالتأني إلى غاية بلوغ الهدف، حيث يبدو حلم الأمركة بعيدا للوهلة الأولى، وصعب المنال، بل ومجرّد وهم يستحيل إدراكهُ، بيد أن التخطيط الاستراتيجي للقادة الأمريكان على مرّ العقود قد بدأ يثمر، خاصة في زمن العولمة الذي أصبح البعض يفضل تسميته «بالأمركة»في ظل النظام الليبيرالي الجديد المؤسس على هيمنة قطب واحد ووحيد.

وبالعودة إلى الأهداف، والوظائف الأساسية المنوطة بصندوق النقد الدولي، نجد أنها تمحورت حول محورين أساسيين هما: تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية لرفع معدلات الدخل والاستخدام والطاقة الإنتاجية، ومن جهة ثانية، السعي وراء تحقيق استقرار أسعار الصرف للعملات، وامكانية تحويلها والملاحظ أن اهتمام الصندوق في البداية كان موجها صوب البلدان الصناعية، ولم يلق بالاً

لمشاكل ومديونية العالم الثالث، إلى غاية 1973، حيث عرفت البلدان الصناعية سلسلة من التضخم، اثر اضطراب الأسواق النقدية، في أعقاب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عدم التزامها بتعهدها بتحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب، فترتب عن هذا التضخم تعرض موازين مدفوعات البلدان النامية إلى هزات خطيرة، فكان ذلك سببا في التفات صندوق النقد الدولي إلى مشاكل البلدان النامية النقدية[12]،وتعتبر الاشتراكات التي تسدّدها الدول عند الانضمام إلى عضوية الصندوق، أو أثناء المراجعات الدورية أهم مصدر لتحصيل أمواله، كما يجوز له الاقتراض عند الضرورة وفقا للاتفاقية العامة للاقتراض (GAB) والتي تشارك فيها 10 حكومات من مجموعة البلدان الصناعية، إضافة إلى سويسرا، أو الاقتراض بموجب الاتفاقية الجديدة للاقتراض (NAB) التي استحدثت سنة 1997.[13]

الفقرة الثانية: البنك الدولي:

أنشئ البنك الدولي بموجب اتفاقية بروتن وودز سنة 1944، وهو مؤسسة مالية ومتعامل مصرفي[14]، ويرجع السبب الرئيسي لإنشاء هذا البنك إلى إعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية، ويرى البعض أن تسمية «البنك الدولي» غير دقيقة، فالاسم الرسمي هو «المجموعة الدولية للمصارف»[15]، ويتوفر البنك على خمس مؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الإنمائية الدولية، هيئة التمويل الدولية، وتسهر على تشجيع النمو في البلدان النامية من خلال دعم القطاع الخاص[16]، وكالة ضمان الاستثمار المتعدّد الأطراف، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

وتعتبر الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي هي نفسها أعضاء البنك الدولي، وتتجسّد الأهداف الحقيقية لإنشاء هذه المؤسسة في الحفاظ على مكانة المؤسسات المالية الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، والسعي إلى فتح الأسواق أمام منتجات الشركات العابرة للقارات، وإلزام البلدان النامية باتباع سياسات اقتصادية معينة تبعا لمقتضيات حرية السوق والعولمة المالية.[17]

وبذلك، أصبح البنك الدولي أداة لخدمة العولمة، وتحقيق أهدافها التوسعية والاستعمارية، وذلك من خلال سعيه إلى إرساء أسس الرأسمالية، وفرضها على جميع الدول المقترضة، فالبنك يهدف في الحقيقة إلى تحقيق رضا واشنطن، مثله مثل المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى (صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية).

وبعيدا عن هذه الأهداف غير المباشرة، فإن الأهداف الرسمية المعلنة للبنك تتمثل أساسا في تقديم القروض للدول الأعضاء بغية الاستثمار، وتشجيع الاستثمار الخاص، وفض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء[18]، إضافة إلى منع القروض للدول النامية لتشجيع الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، والعمل على زيادة رخاء كل الدول والشعوب، خاصة الفقيرة منها، انطلاقا من الاعتقاد الجازم بأن الأهداف الاجتماعية لا تحقق إلا من خلال الاستقرار الاقتصادي.[19]

الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية:

وهي منظمة دولية تعمل على تحقيق حرية التجارة العالمية، من خلال انتقال السلع والخدمات والاشخاص بين الدول، وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية، وقد أنشئت هذه المنظمة سنة 1995، وهي تمثل تطورا تاريخيا في مجال التجارة الدولية، حيث جاء إنشاء هذه المنظمة من أجل إعادة ترتيب مؤسسة الانفاق العام للتعريفة الجمركية بما يتماشى مع الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية، لذلك يصفها البعض بأنها البعد المؤسسي الثالث لأليات العولمة الاقتصادية إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين[20] وقد حلت المنظمة محل اتفاقية الجات.

ويعتبر الهدف الرئيسي من إنشائها هو حرية التجارة العالمية، أما باقي الأهداف الأخرى، فإنها تدور كليا في فلك تحرير التجارة العالمية، حيث تسعى المنظمة إلى تحويل الاقتصاديات المحلية المنطوية على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة على الاقتصاد العالمي.

والواقع أن فكرة إنشاء المنظمة هي فكرة قديمة، يعود أصلها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث طرح الرئيس الأمريكي روزفيلت ، ورئيس الوزراء البريطاني تشرتشل مفكرة إنشاء منظمة للتجارة

العالمية، بغية تمكين الولايات المتحدة وبريطانيا من الوصول إلى مواد الخام الأولية، لكن إنشاءها تأجل بسبب عدم أهلية اقتصاديات الدول للدخول إلى السوق العالمية الواحدة وبهذا يزداد تأكد قدم نية الولايات المتحدة في السيطرة على العالم اقتصاديا، ومن بعد ذلك سيطرة في كل المجالات.

وتتمثل أهم أهداف منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة، وتنظيم عمليات التبادل التجاري، وتحقيق التنمية من خلال رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء، والمساهمة في تنمية الدول النامية، كما تعمل المنظمة على حل منازعات الدول الأعضاء، وإيجاد آليات للتواصل بينها، حيث تفرض اتفاقية المنظمة على الدول الأعضاء إشعار غيرها بالتشريعات التجارية المؤثرة في التجارة الدولية، كما يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي تهتم بها المنظمة[21].

المبحث الثاني: أثر آليات العولمة الاقتصادية على سيادة الدول:

يسعى النظام العالمي الجديد إلى التأكيد على الكونية الاقتصادية، المتجلية في وحدة الأسواق العالمية في مجال التجارة واقتصاد السوق، والتي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين، وكذلك منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات، وإذا كانت نوايا المؤسسات الاقتصادية الدولية عند إنشائها تبدو حسنة، فإن تحليلا دقيقا للدور الذي أصبحت تلعبه هذه المؤسسات في ظل العولمة، خاصة في ثوبها الجديد الذي أصبح يكتسي حلة أمريكية خالصة، في إطار الليبيرالية الجديدة المؤسسة على الهيمنة الأمريكية، وما ترتب عنها من ظهور مفهوم العولمة الليبيرالية الجديدة يكشف حقيقة الانحراف الخطير الذي عرفه نشاط وممارسات هذه المؤسسات الاقتصادية، والتي أصبحت تنتهج اللاعدالة واللامساواة، اللذين يعتبران من أهم ركائز الديمقراطية.[22]

والأمر نفسه ينطبق على الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر من أهم محركات العولمة الاقتصادية، والتي لا ينكر أحد الدور الضاغط الذي أصبحت تمارسه على الدول المستضيفة لها.

المطلب الأول: أثر الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدولة: حوكمة الشركات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم المظاهر التي ميزت عصر العولمة حيث ازدهرت وداع صيتها في ظل ما رافق العولمة من تطور تكنولوجي ساعد على انتشارها (الشركات)، وتفاقمت أرباحها، وزاد وزنها المؤثر اقتصاديا، لتصبح عنصرًا فاعلا في الاقتصاد الدولي، وأصبحت من الجماعات الاقتصادية الضاغطة، تضاهي في ضغطها وتأثيرها على الدول ضغط المؤسسات المالية والاقتصادية.

الفرع الأول: الأرباح والانتشار الجغرافي: عوامل الضغط والتأثير:

إن الأرباح الكبيرة المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وانتشارها الجغرافي الواسع، وتغلغلها داخل الدول، قد أثر على الاقتصاديات الداخلية للدول المستقبلة لهذه الشركات، ونتج عن ذلك تأثر الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي، حيث أصبحت تساهم بشكل فعلي في رسم خريطة الاقتصاد الداخلي للدول، ووضع القرارات السياسية، مما يشير إلى المساس بسيادة الدولة التي تستلزم (السيادة)الحرية في الخيارات واتخاذ القرارات، والتخلص من كل القيود والمكبلات، فالشركات الأخطبوط إذن، هي طريق آخر للاستعمار، يختلف عن الطرق التقليدية في كونه استعمار غير مباشر، يدخل حدود الدولة برضاها، ودون مقاومة، بذلكفإن الإمبريالية في ظل المستجدات والتطورات الدولية الحديثة. لم تعد تعني تلك العلاقة الخطيرة بين دولة مستعمِرة، وأخرى مستعمَرة عسكريًا فقط، بل إن هذا المعنى (الإمبريالية) امتدَّ ليشمل النظام الاقتصادي القائم على الرأسمالية، وما يتضمنه من علاقات بين الدول والمنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية.

لقد أصبحت الدولة تختار نظامها الاقتصادي وفقا لما هو معمول به على المستوى الدولي، وليسَ وفقًا لاختيارها، وقناعتها، لتكون العولمة بذلك بالنسبة للدول الفقيرة تعبير عن الهوة بين قدرة الشعوب على تحقيق مطامحها، وبين القرارات الكبرى المحددة لمصير الشعوب، والتي عادة ما أصبحت تتخذ خارج الحدود.[23]

الفرع الثاني: تعدد النشاط: إحكام القبضة على اقتصاديات الدول:

لقد بات مؤكدا أنه من غير الممكن تجاهل التأثيرات السياسية للشركات العابرة للقارات، حيث أن نشاطها في الأصل هو نشاط اقتصادي، هي شركات تابعة لدول اقتصادية كبرى، وتمارس نشاطها على أقاليم عدّة من العالم، فالأكيد هو أن الدول الصناعية الكبرى ستعمل على حماية هذه الشركات، وسيترتب عن ذلك تدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة للشركات الأجنبية، وهو تدخل يفضي إلى المساس بسيادة الدولة، وبالتالي بكيانها، لأن كيان الدولة، وديمومتها مقترن بسيادتها، بذلك فقد أصبحت هذه الشركات العملاقة تشكل خطرا على وجود الدولة، خاصة وأنها أصبحت توظف لممارسة تأثيرات اقتصادية وسياسية، وحتى عسكرية، ومن أبرز مظاهر الدور السياسي والعسكري الذي أصبحت تلعبه هذه الشركات، نجد أنها أصبحت تدعم الحكومات التي توفر لها الظروف المناسبة لممارسة نشاطها وزيادة أرباحها في دول أمريكا اللاتينية وافريقيا، وفي مقابل ذلك فإنها تسعى إلى الإطاحة بالحكومات والقيادات التي تضر بمصالحها، وقد تصل درجة التدخل إلى حدّ تدبير الانقلابات العسكرية، ودعم المعارضة، واختيار القادة، واستمرار الحكومات، حيث أن بعض الحكومات العربية مثلا حافظت على بقائها في الحكم، ليس بشرعية شعبية، ولكن بدعم في مجال الأسلحة والنفط من الشركات العالمية الكبرى[24] كما أن الإغراءات التي أصبحت تقدمها الشركات متعددة الجنسيات جعلت الدولة تنسحب، فاسحة المجال لهذه الشركات التي تقدم منتجات استهلاكية، وخدمات وتعليم، وغيرها، لذلك يرى البعض أنه من أبرز المظاهر السياسية للعولمة تأثيراتها على مبدأ السيادة الوطنية، حيث ترتّب على العولمة التقليل من اختصاصات الدولة القومية، فإلى جانب الدولة أصبحت هناك كيانات دولية لها دور كبير يتجاوز أحيانا دور الدولة مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات.[25]

إن التواجد الأجنبي داخل حدود الدول خاصة العربية منها والاسلامية أصبح يعرض فكرا عقائديا بعيدا عن معتقدات الشعوب المسلمة، فأضحت هذه الشركات شبحا مخيفا، يكاد يرمي بالدولة إلى خارج الحدود، ليستقر هو في الداخل، ويزداد خطى هذا الشبح عندما تتكاثف هذه الشركات، وتندمج وتتكتل، مشكلة وحدة مضاعفة القوة، فتكون بذلك (الشركات) أداة العولمة للقفز فوق الدولة، وحملها على تغيير سياستها، وتقديم جملة من التسهيلات الضريبية والإعفاءات، والدعم المالي لمصلحة هذه الشركات التي أصبحت تشكل قوة خارجة عن البرلمان والحكومة.[26]

المطلب الثاني: أثر المؤسسات الاقتصادية الدولية على السيادة:

يقصد بالمؤسسات الاقتصادية الدولية كلّ من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وقد أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورا مهما في توجيه الاقتصاد الدولي، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتّسم بالهيمنة الأمريكية.

الفرع الأول: تأثيرات المؤسسات المالية الدولية على السيادة:

لقد أصبحت المؤسسات المالية تمثل أدوات فعالّة لتجسيد أسس العولمة المتوحشة، حيث أصبحت علاقة هذه المؤسسات بدول العالم الثالث مثلا تثير جدلا كبيرا، بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والعمل على نشر الايديولوجية الليبيرالية دون الالتفات إلى خصوصية كل دولة.[27]

إذ أن البنك الدولي استغل الظروف الصعبة التي عانت منها الدول النامية خلال السبعينات، ليقدم قروضا مشروطة بتنفيذ برامج التكيّف الهيكلي، ليلعب بذلك البنك دور المدافع عن النظام الرأسمالي، حيث تهدف جميع أنشطته إلى تسهيل تغلغل رأس المال الأجنبي داخل البلدان النامية، واستغلال مواردها وفتح أسواقها، كما يمارس تأثيرات على السياسات والتوجهات العامة لهذه الدول، إمّا بمنح قروض مقيدة بقروض ضمنية أو صريحة، أو الامتناع عن منح القروض للدول التي لا تستجيب لإملاءات البنك، والتي هي في الواقع إملاءات الدول الصناعية التي تتحكم فيه، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.[28]

لقد أصبح البنك الدولي يساهم بقسط كبير في تجسيد إرادة وسيطرة أمريكا، خاصة على دول العالم الثالث ومنها الدول العربية التي تملك ثروات لا تحسن استغلالها، فتلجأ إلى الاستعانة باليد العاملة والخبرات الأجنبية، الأمر الذي يكلفها انفاقا هائلا، يثقل كاهل ميزانيتها، كما تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتغطية نفقاتها، وانجاز المشاريع الكبرى، فتقع بذلك في فخّ المديونية، الذي

أصبحت المؤسسات المالية الدولية تتخذه كوسيلة للضغط على الدول المستضعفة وحملها على اعتماد النظام الرأسمالي، وتغيير ايديولوجيتها، وتنفيذ تعليمات وتوصيات البنك الدولي، وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية وفق عقد إذعان، تغيب فيه إرادة كل الدول النامية، وغالبا ما تهدف سياسات المؤسسات المالية إلى إنهاء التأميم، وبيع المؤسسات المملوكة للقطاع العام مثل مؤسسات الماء والكهرباء ومنابع النفط والمطارات وسكك الحديد والاتصالات وغيرها[29]فهي سياسة تهدف إلى خصخصة القطاع العام، وإبعاد الدولة،وفسح المجال لقطاع خاص مدعومٍ من طرف المؤسسات الاقتصادية الدولية، فيبرز بذلك دور هذه المؤسسات، الهادف إلى أنهاء دور الدولة، وإلغاء سيادتها، لتحل محلها السيادة العالمية.

كما تقوم الدول النامية بطلب المساعدة من صندوق النقد لمعالجة ميزان مدفوعاتها، فيشرع الصندوق في فرض شروطه على هذه الدول، وتقوم الولايات المتحدة بتوظيف هذا الصندوق لخدمة سياستها الهادفة إلى تحرير اقتصاد هذه الدول وفتح أسواقها للبضائع والأموال الغربية، كما تشترط رفع القيود على أي نشاط للشركات متعددة الجنسيات، وتوفير الحماية لها في مواجهة مختلف المخاطر، وقد دفعت هذه السياسة بالبعض إلى إتهام الليبراليين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية بأنهم قاموا ضمن واجهة صندوق النقد الدولي باختراع «مبدأ المشروطية» في المساعدات، وربطها «ببرامج إعادة الهيكلة»، والمقصود بهذا، أن تمويل الصندوق لدولة ما، مشروط بالتزامها بإجراء التغييرات والاصلاحات الضرورية، وهذا الأمر لا يخدم الخطط التنموية للبلدان النامية، وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسات المنتهجة من طرف الصندوق، مثل خطط التقشف المالي، وفتح الحدود، وعمليات الخصخصة في أكثر من 70 دولة مدينة في العالم الثالث، وشرق أوروبا، تطبيقا للإجراءات المفروضة من طرف صندوق النقد، قد أفضت إلى المساس بالسيادة الاقتصادية لهذه الدول، ولم يعد في وسعها القيام بالرقابة على السياسات الجبائية والمالية، وأجبرت على التخلي عن مؤسسات عامة مهمة، لتجد هذه الدول نفسها في النهاية تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية، ليست مسؤولة لا أمام المجتمع، ولا أمام المواطنين.

إن الوظيفة الأساسية لصندوق النقد والبنك الدوليين، لا تخرج عن وظيفة خدمة النظام الرأسمالي، وأصحاب المصالح في هذا النظام، أما تنمية البلدان المتخلفة، فهو أمر غير واردٍ فعليا في وظائف وأهداف المؤسستين، ويترتب عن هذا، التبعية للدول الرأسمالية، الأمر الذي يعطل الإرادة الوطنية للدول التابعة، وشلّ قدرتها على اتخاذ القرارات خاصة الاستراتيجية منها، وإعاقتها عن رسم سياستها الإصلاحية، فتتجسّد بذلك هيمنة الدول الأجنبية من خلال المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولي كالصندوق والبنك الدوليين، وكذلك الشركات الاحتكارية العالمية مثل الشركات متعددة الجنسيات.[30]

وبذلك، يكون أخطر ما في العولمة المتوحشة، هو منطق السوق الحرة، والذي أصبح يسود ويقرّر، فلم تعد القرارات بيد مندوبي الشعب، وتسرّبت السلطة من بين أصابع السيَّاسة، ليقبض عليها رجال الاقتصاد.[31]

الفرع الثاني: ضغوط منظمة التجارة العالمية:

إن الدولة التي ترغب في الاستفادة من المزايا التي تقدّمها منظمة التجارة العالمية، ملزمة بتغيير نهجها الاقتصادي إلى الرأسمالية، وهي بذلك تقدم تنازلا خطيرًا، يبرز خطورة الضغط الذي تمارسه المنظمة على الدول المنضمّة أو الراغبة في الانضمام إليها، فالدولة ملزمة بتغيير سياستها، وإعادة هيكلة اقتصادها وفقا للمقاييس والمعايير التي تحدّدها المنظمة، ولا فرق في ذلك بين الدول النامية أو المتقدمة، حيث يستوجب الانضمام إلى المنظمة إجراء العديد من المفاوضات، والتي تتمحور أساسا حول تكييف القوانين والقرارات الداخلية للدول، مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فالدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة ملزمة بإلغاء، أو تعديل قوانينها، وقراراتها غير المنسجمة مع مبادئ المنظمة.

إن قيام الدولة بتغيير قوانينها وقراراتها على هذا النّحو يؤّثر في سيادتها الوطنية، ويجعلها خاضعة لإرادة غير إرادتها، الأمر الذي يعتبر تدخّلا في شؤونها الداخلية، حيث أنه من المعلوم أنّ وضع القانون يعدّ عملا من أعمال السيادة، فإذا كانت الدولة مضغوطة في وضع قوانينها، وملزمة بالتقيّد بقواعد منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك يدل على المساس بسيادتها.

وفي إطار المساس بسيادة الدولة كذلك، وفي إطار المساس بسيادة الدولة كذلك، فإن إلزام الدول المنظّمة أو الراغبة في الانضمام إلى المنظمة باتباع النظام الرأسمالي، فيه تأثير على الوضع الايديولوجي، فالصين مثلا، عدّلت أكثر من مائتي مادة حين تفاوضها مع منظمة التجارة العالمية، فتحوّلت من دولة اشتراكية إلى دولة رأسمالية تأخذ باقتصاد السوق.

إن قيام الدول الأعضاء في المنظمة بتغيير قوانينها على هذا النحو، يعني جعل قوانين هذه الدول مطابقة لقوانين الولايات المتحدة الأمريكية، ممّا ينتج عنه الحدّ من سلطة الدولة، وتصبح سيادتها الداخلية خاضعة لإرادة غير إرادتها الوطنية، فتفقد بذلك الدولة العضو في المنظمة استقلالها السياسي، وتفقد معه أحد أهم مقومات استقلالها الوطني، الذي هو ركن من أركان الدولة، ويترتب عن ذلك آثار سلبية خطيرة، تتمثل أساسا في أن فرض قوانين موحّدة على الدول الأعضاء ينتج عنه نوع من عدم الاستقرار، لأن توحيد القوانين يفضي إلى تطبيق قوانين وضعت لبيئة معينة، وقد لا تصلح لبيئة أخرى، بالإضافة إلى أن فرض القوانين ينقص من سيادة الدولة.[32]

كما أن حرية تنقل رؤوس الأموال، وحرية الاستثمار، اللذين يعتبران من أهم أهداف المنظمة العالمية للتجارة، يتطلبان إلغاء الحدود الجمركية، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية على إقليمها، مما يؤدي إلى طمس الحدود السياسية نفسها، ليحل بذلك قانون جديد يطلق عليه «قانون الأعمال عبر الوطنية» محل القانون المحلي، هذا القانون تضعه أمريكا، وتشرف على تطبيقه، وحلّ منازعاته المؤسسات المالية والتجارية (منظمة التجارة، والصندوق والبنك الدوليين).[33]

وفي إطار تكييف القوانين الداخلية للدول الأعضاء مع قواعد منظمة التجارة العالمية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعدّل قوانينها وفقا لأهداف المنظمة، بل العكس هو الذي حدث، حيث أن صياغة أهداف ومبادئ المنظمة جرى على ضوء ما تتضمنه القوانين الأمريكية[34]، لتكون بذلك العولمة، وما استلزمته من ترتيبات قانونية داخلية مفروضة من طرف منظمة التجارة العالمية تحت مسمى «إعادة الهيكلة» قد أدت إلى تولد قناعة لدى رجال القانون، محتواها حتمية الانتقال إلى نظام جديد، هو النظام القانوني العالمي، وهو يختلف عن القانون الدولي، لأن هذا الأخير هو قانون ما بين الدول، أما النظام الجديد فهو نظام قانوني لدولة فوق الدول.[35]

الخاتمة:

لقد أصبحت أدوات العولمة الاقتصادية تمثل هاجسا يؤرق الدولة الحديثة، وخطر داهم يكاد يأتي على السيادة فيعصف بها، ويلقيها في مهب ريح ما أصبح يعرف بالحكومة العالمية، وبناء على هذه الدراسة، فقدتم التوصل إلى نتائج تبرز أهمها فيما يلي:

- إذا كانت السيادة تقاس بمدى حرية الدولة في اتخاذ قراراتها وتجسيد اختياراتها، فإن هذا المفهوم قد عرف تغييرا في فحواه، بفعل الضغوط التي أصبحت تمارسها الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، حيث أصبحت هذه الشركات شريكا حقيقيا في عملية اتخاذ القرار، وأصبح صندوق النقد والبنك الدوليين يوجهان سياسة الدول، خاصة في مجال السياسة والاقتصاد.
- بروز مبدأ المشروطية في تعاملات المؤسسات المالية الدولية، حيث أن منح القروض عادة ما يكون مشروطا بضرورة إعادة الهيكلة، وضرورة اعتماد النظام الليبرالي في ثوبه الجديد، الأمريكي المحض.
- أمّا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإنه مقترن بحتمية تعديل القوانين الداخلية وفق إملاءات المنظمة التي هي في أصلها كذلك إملاءات أمريكية.
- لقد أصبحت دول عالم العولمة، أمام خيارين لا يقل أحدهما خطورة عن الآخر، فإما أن تتجنب استضافة الشركات متعددة الجنسيات، وتتفادى التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، فتعيش بذلك في عزلة لن تكلفها إلاّ تخلفًا وفقرًا، وإمّا أن تقبل بتغلغل

الشركات الأخطبوط داخل إقليمها، وترضخ لشروط وقيود المؤسسات الاقتصادية الدولية، التي أصبحت بمثابة وسائل ضغط حقيقية على الحكومات.

أما أبرز التوصيات التي يمكن رصدها، فتتمثل فيما يلي:

إن الدولة الحديثة ملزمة باتخاذ موقف وسيط تتعايش فيه مع الهيئات الفاعلة في المجتمع الدولي تارة، وتشد الحزام تارة أخرى للحفاظ على سيادتها وصيانتها ضد الاختراقات الجسيمة التي قد توصلها إلى ذوبان السيادة وانصهارها.

- لابد على الدول أن تتفاعل إيجابيا مع العولمة، وذلك بتجنب سياسة العزلة غير المجدية، ووضع خطط استراتيجية للاستفادة من ايجابيات العولمة، وتجاوز سلبياتها .
- يجب على الدول العربية خاصة، أن تعمل على تطوير اقتصادها، وتشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى خارج فقاع البترول، على غرار مجالات السياحة والزراعة، من أجل التقليل من اللجوء إلى الاستدانة.

وبهذا تستطيع الدولة أن تستمر، وأن تحافظ على حد أكبر من سيادتها، مع القبول ببعض التغيرات الواردة على مبدأ السيادة الكاملة في ظل التطورات الدولية وانفتاح العالم.

الهوامش:

1- بن شريط عبد الرحمان، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة، وتحديات العولمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص.40

2- حافظ أبو سعدة، أثر سياسات العولمة على احترام حقوق الإنسان، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة 2011، ص115.

3-ثامركامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص114.

4- حافظ أبو سعدة، المرجع السابق، ص114.

5- زبيري رمضان، العولمة والوظائف الجديدة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان 2012، ص130.

6- حافظ أبو سعدة، المرجع السابق، ص118.

7- حافظ أبو سعدة، المرجع نفسه، ص ص122-123.

8- عبد القادر تومي، الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2011، ص35.

9- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، المرجع السابق، ص61.

10- سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، الطبعة الثانية، دار الثقافة عمان 2011، ص137.

11- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، المرجع السابق، ص64.

12- ياسر بسيوني محمد مصطفى، الحكومة العالمية، وحكومة الدولة المعاصرة، دراسة مقارنة في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2013، ص ص68-69.

13- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص ص 97-.98

14- عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص.188

15- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع نفسه، ص.104

16- عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص.188

17- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، المرجع السابق، ص.65

18- عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص.189

19- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص .105

20-ياسر بسيوني محمد مصطفى، المرجع السابق، ص.72

21-عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص ص179-183.

22- لطيفة ابراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة 2006، ص06.
23- أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، دراسات في تحدّيات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية، القاهرة 2005، ص24.
24-ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، المرجع السابق، ص62.
25- فضل الله محمد اسماعيل، العولمة السياسية وانعكاساتها، وكيفية التعامل معها، دار الجامعة الجديدة، مصر 2008، ص30.
26-حافظ أبو سعدة، المرجع السابق، ص125.
27- شمامة خير الدين، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل –دراسة لآفاق القرن الـ21، من حدود القانون الدولي إلى مجاهل النظام العالمي الجديد، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2004-2005، ص83.
28-ياسر بسيوني، محمد مصطفى، المرجع السابق، ص72.
29-ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، المرجع السابق، ص65.
30- زبيري رمضان، المرجع السابق، ص57.
31- سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة 2002، ص08.
32-سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص201.
33-شريط لمين، عن حقوق الإنسان والشعوب في ظل العولمة، مجلة الفكر البرلماني، العدد 08، مارس 2005، ص55.
34-سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص199.
35- شريط لمين، المرجع نفسه، نفس الصفحة.